

إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

الأدوار المنوطة بمصالح الدرك الملكي في قيادة تانديت، إقليم بولمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن دائرة أوطاط الحاج التابعة لإقليم بولمان، تتوفر على خمس جماعات ذات طبيعة قروية، تقطن بها ساكنة تقدر بـ 60293 نسمة، تتموقع جغرافيا في شرق جبال الأطلس المتوسط الشرقي وغرب الهضاب العليا، وتعتبر جماعة افريطيسة التابعة لقيادة تانديت التي تقطن بها 29460 نسمة من أكبر جماعات دائرة أوطاط الحاج، وتتوفر على مركز للدرك الملكي.

وحيث أن هذه المنطقة شهدت برسم سنة 2018 أزيد من 24 عملية سرقة موصوفة لقطعان المواشي، تتوفر فيها كل عناصر التشديد من التعدد واستعمال السلاح وآليات ذات محرك والليل وهدم أجزاء من المباني، وتوجد من بينها العديد من الحالات التي لم تعمل عناصر الدرك الملكي على القيام بالتحريات اللازمة للوصول إلى الفاعلين.

وحيث أن المنطقة بدورها تعرف وجود مجموعة من المباني القديمة والآهلة للسقوط في كل تراب القيادة المعنية، كما تتوفر على كهوف في جبال الأطلس المتوسط الشرقي والتي تستعملها العصابات المتخصصة في عمليات السرقة لإخفاء المسروق لمدد طويلة.

وحيث أن الساكنة المحلية فقدت ثققتها في أداء عناصر الدرك الملكي بالمنطقة وطريقة اشتغالهم أثناء إجراء الأبحاث مع المتهمين بصيغة تجعلها في النهاية سلبية، إلى حد أن العديد من جرائم السرقة بقيت رقما أسودا دون تبليغ خوفا من الفاعلين الذين أصبحوا يجولون ويصولون دون حسيب ولا رقيب بحكم علاقتهم الوطيدة مع المسؤولين في صفوف الدرك الملكي بالسرية وكل المراكز التابعة لميسور، إذ من الضحايا من يتصل مباشرة بالفاعلين للتفاوض معهم بمبالغ مالية خيالية مقابل استرجاع المواشي المسروقة دون التوجه نحو الدرك الملكي لمعرفة المسبقة بالمآل السلبي لأبحاثهم.

وحيث أن السلوك الجرمي بالمنطقة يتخذ عدة أشكال بدءا من السير بسيارات تحمل صفائح مزورة أمام مرأى ومسمع عناصر الدرك الملكي، وإخفاء المسروق في أماكن معروفة لدى الجميع من كهوف ومباني مهجورة، والإتجار في الممنوعات، خاصة أن المتهمين الرئيسيين يعملون في

شبكات خطيرة متخصصة في سرقة المواشي على المستوى الوطني، ويقدمون أنفسهم دون أدنى تحفظ بكونهم "أمناء الشفارة" وأن تانديت منطقة أذكي اللصوص.

وحيث أن طريقة تعامل عناصر الدرك الملكي على مستوى المنطقة التابعة لسرية ميسور برمتها، مع المتهمين وتواصلهم الدائم والمستمر معهم، جعل الساكنة ترضخ لتصرفات المتهمين الذين جعلوا من سرقة المواشي مهنة لهم، بعدما أصبحت حياة كل ما يحاول مواجهتهم بالقانون مهددة. وحيث أنه بإمكانكم السيد الوزير المحترم، الوقوف على هذه الأمور بمجرد إجراء بحث بسيط، سواء بالاعتماد على شبكة الهاتف أو بالاستماع لأحاديث الساكنة في مقاهي تانديت وأوطاط الحاج.

وحيث أن تصرفات عناصر الدرك الملكي بالمنطقة جعلت الأمن والاستقرار أمر بعيد المنال، إذ لم تعد الساكنة تنعم بالطمأنينة والسكينة أسوة بباقي المدن والقرى على المستوى الوطني.

وحيث أن هذه الوقائع تتطلب تفعيل المبدأ الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة. لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الأسباب التي جعلت عناصر الدرك الملكي بالمنطقة تتخلى عن أدوارها الأساسية المتمثلة في محاربة الجريمة؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذها مصالح لضبط هذه الخروقات وضمان الطمأنينة والسكينة للمواطنين والمواطنات؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذ لتحديد المسؤولين على هذه الأفعال ومحاسبتهم؟ والآجال الزمنية المطلوبة لذلك؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد